وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Monday, 06 May, 2024

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

أسعار النفط تحت الضغط لمحو الخسائر

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم لغامدي

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين والمستثمرون يكافحون لمحو أكبر خسارة أسبوعية في ثلاثة أشهر سجلت في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، حيث خسر خام برنت، وخام غرب تكساس الوسيط أكثر من 5 دولارات للبرميل، وانحصرا حول 83 دولارا و78 دولارا للبرميل على التوالي. وعلى مدار الأسبوع، انخفض برنت أكثر من 7 %، بينما انخفض خام غرب تكساس الوسيط 6.8 %.

وظلت أسعار النفط تحت الضغط مع تزايد المعنويات الهبوطية بعد أن أثارت أحدث البيانات الاقتصادية الأمريكية مخاوف بشأن الطلب، وقد أدى ارتفاع مخزونات النفط واحتمال تهدئة التوترات الجيوسياسية إلى زيادة الضغط الهبوطي على أسعار النفط.

وأدت خيبة أمل أسواق المال مع مجموعة أخرى من بيانات التضخم الأمريكية التي جاءت أكثر سخونة من المتوقع، والتي تفاقمت بسبب ارتفاع مخزونات النفط الخام وتباطؤ المخاطر الجيوسياسية، إلى انخفاض ملحوظ في أسعار النفط.

ويشعر المستثمرون بالقلق من أن ارتفاع تكاليف الاقتراض على المدى الطويل من شأنه أن يحد من النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، بعد أن قرر بنك الاحتياطي الفيدرالي هذا الأسبوع إبقاء أسعار الفائدة ثابتة.

وانخفضت أسعار النفط نحو 10 % من أعلى مستوى في خمسة أشهر الذي سجلته في منتصف أبريل مع بقاء تداعيات الهجوم الإيراني على إسرائيل وأثارت قفزة مفاجئة في مخزونات الخام الأمريكية انخفاضا في العقود الآجلة، مما زاد من المخاوف بشأن الطلب من الصين، أكبر مستورد، وضعف أسواق المنتجات بما في ذلك الديزل والبنزين.

وقال سينيد جورمان، المدير المالي لشركة شل، في مكالمة هاتفية حول الأرباح يوم الخميس، إن أوبك "ستحدث الفارق فيما يتعلق بتوازن العرض والطلب". ويأتي ذلك بعد تحذير من وكالة الطاقة الدولية الشهر الماضي من أن أسواق النفط العالمية قد تعود إلى الفائض إذا خففت المجموعة وحلفاؤها قيود العرض مع تباطؤ الطلب.

وقال محللون: إن أزمة النفط الثقيل قد تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن والبناء، وقالوا إن المعروض المحدود من الخام الثقيل يدفع أسعار النفط الخام الثقيل وتكاليف التكرير للصعود على مستوى العالم، وهو ما قد يزيد تكاليف الشحن وبناء الطرق هذا الصيف. وتساهم تخفيضات الصادرات الأخيرة من المكسيك، والبدء الوشيك لخط أنابيب ترانس ماونتن الموسع في كندا والذي يدفع المزيد من النفط الخام الثقيل الكندي إلى المحيط الهادئ بدلاً من حوض الأطلسي، في زيادة ضيق العرض الحالي في سوق النفط الخام الثقيل العالمية. وتحد تخفيضات إمدادات النفط الخام من مجموعة أوبك+ من الدرجات الأثقل، في

حين أن الإنتاج من خارج أوبك أثناء نموه، هو في الغالب من النوع الأخف والأكثر حلاوة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم بعض المنتجين في الشرق الأوسط بتحويل النفط الخام الثقيل إلى مصافيهم المحلية وخفض صادرات زيت الوقود لتخزين توليد الطاقة خلال أشهر الصيف. ونتيجة لذلك، ترتفع أسعار النفط الخام الثقيل، من ساحل الخليج الأمريكي إلى مؤشر أرجوس برنت، وهو مؤشر سعر النفط الخام عالي الكبريت في أوروبا. ووصل هذا المؤشر الذي يشمل خام يوهان سفيردروب الذي يتم ضخه في حقل النفط العملاق الذي يحمل نفس الاسم قبالة ساحل النرويج، إلى أعلى مستوى له في 14 شهرًا في منتصف أبريل. وقد تراجعت المكسيك عن خططها لخفض الصادرات، مما خفف بعض الضغوط الصعودية. لكن سوق النفط الخام الثقيل لا تزال محدودة حيث تستعد كندا لشحن المزيد من النفط الخام إلى ساحل المحيط الهادئ عبر خط أنابيب ترانس ماونتن، في حين ترسل الإمارات العربية المتحدة خام زاكوم العلوي عالي الحموضة للمعالجة في مصفاة محلية، مما يؤدي إلى إطلاق المزيد من الكميات من خام مربان الأكثر حلاوة والأخف وزنا والأكثر تكلفة للتصدير. وانخفضت حصة تحميلات الخام الثقيل في السوق العالمية من 15.5 % في أكتوبر الماضي إلى 13.9 % في مارس من هذا العام، وهو أدنى مستوى منذ عام 2016 على الأقل، بحسب كزافييه تانغ، محلل السوق لدى فورتيسكا، وقال: "لقد تحول مشهد العرض نحو الخامات الأخف حيث قام المنتجون الأمريكيون بزيادة الإنتاج وسط تخفيضات في البراميل الثقيلة من منتجي أوبك +"، مضيفًا أن "مزيج من إمدادات النفط الخام الثقيل وزيت الوقود، بالإضافة إلى الارتفاع الموسمي" ومن المتوقع أن يؤدي الطلب على توليد الطاقة إلى زيادة الطلب على زيت الوقود في الأسابيع المقبلة.

وفي محركات أسواق النفط، أعلنت شركة النفط الوطنية الإماراتية "أدنوك" أنها زادت طاقتها الإنتاجية من النفط الخام إلى 4.85 ملايين برميل يومياً، أي أعلى بمقدار 200 ألف برميل يومياً عن السابق، لتقترب خطوة واحدة من هدفها لعام 2027 البالغ 5 ملايين برميل يومياً. وفي كندا، وبعد 12 عامًا من الانتظار، بدأ خط أنابيب ترانس ماونتن الكندي الذي تبلغ تكلفته 23 مليار دولار عملياته الأسبوع الماضي، مع أول شحنة على الإطلاق يتم تحميلها في محطة ويست بريدج خلال أسبوعين وتسليم شحنة من المزيج الغربي إلى الصين. وفي روسيا، سجلت شركة غازبروم التي تحتكر خطوط أنابيب الغاز والتي تسيطر عليها الدولة في روسيا أول خسارة سنوية لها منذ عام 1999 مع تضاؤل شحنات الغاز إلى أوروبا، حيث تراجعت بمبلغ 6.9 مليارات دولار، بينما تقوم شركة الغاز العملاقة ببناء خط أنابيب رئيسي جديد لنقل الغاز إلى الصين. وفي فنزويلا، انخفضت صادرات نفط البلاد بنسبة هائلة بلغت 38 % على أساس شهري إلى 545 ألف برميل يوميا مع تراجع الطلب على البراميل الثقيلة في البلاد في أعقاب العقوبات الأمريكية، مما دفع ما لا يقل عن ستة ناقلات نفط عملاقة إلى مغادرة فنزويلا فارغة في الأسابيع الأخيرة.

وأنهت شركة إكسون موبيل استحواذها على شركة بايونير للموارد الطبيعية، مما يمثل علامة فارقة في قطاع الطاقة. وبسعر يبلغ 60 مليار دولار، تعد هذه الصفقة واحدة من أكبر عمليات الاستحواذ على النفط والغاز في الذاكرة الحديثة، مما يعيد تشكيل مشهد الصناعة.

وإن إكمال هذه الصفقة الضخمة يعزز بشكل كبير وجود إكسون في حوض بيرميان المرغوب. وتعمل هذه الخطوة الإستراتيجية على مضاعفة بصمة إكسون في المنطقة بشكل فعال، مما يعزز مكانتها كلاعب مهيمن في واحدة من أكثر المناطق إنتاجًا للنفط في البلاد. ويمنح هذا الاستحواذ شركة إكسون إمكانية الوصول إلى أكثر من 1.4 مليون فدان صافي في حوضي ديلاوير وميدلاند داخل حوض بيرميان.

ووفقاً لتوقعات إكسون، فإن الكيان المندمج يستعد لتحقيق زيادة كبيرة في الإنتاج تصل إلى 1.3 مليون برميل يومياً. وبالنظر إلى المستقبل، تتوقع إكسون المزيد من النمو، حيث من المتوقع أن يصل الإنتاج إلى 2 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2027، مما يؤكد القيمة الاستراتيجية طويلة المدى لهذا الاستحواذ. ومع ذلك، فإن الطريق إلى إتمام هذه الصفقة التاريخية لم يكن خاليًا من التحديات. ومن أجل الحصول على الموافقة التنظيمية من سلطات مكافحة الاحتكار، قدمت إكسون تنازلات تهدف إلى معالجة المخاوف بشأن المنافسة في السوق. أحد الحلول الوسط الملحوظة تضمنت الاتفاق على عدم تعيين سكوت شيفيلد، الرئيس التنفيذي السابق لشركة بايونير، في مجلس إدارتها، لتورطه في التلاعب بأسعار النفط.

على الرغم من هذه العقبات، فإن إتمام إكسون الناجح لعملية الاستحواذ على بايونير يؤكد التزامها بالتوسع الاستراتيجي ويعزز مكانتها كلاعب رئيسي في سوق الطاقة العالمية. ومع استمرار تطور الصناعة، فإن خطوة إكسون الجريئة تمهد الطريق لتعزيز النمو والقدرة التنافسية في السنوات القادمة.

وقال بارت كاهير، نائب الرئيس الأول لقسم الصخر الزيتي في إكسون، حيث تطبق إكسون استراتيجية النمو الحالية على الموارد المدمجة من بايونير: "سترى (إنتاج النفط) ينمو بسرعة كبيرة، عاما بعد عام". ويؤدي الشراء إلى زيادة إنتاج إكسون في حوض بيرميان، أكبر حقل للنفط الصخري في الولايات المتحدة، لأكثر من مثليه إلى نحو 1.3 مليون برميل يوميا من النفط والغاز. ومن المتوقع إنتاج 700 ألف برميل إضافية يوميًا بحلول عام 2027 حيث تجمع إكسون تقنياتها الخاصة مع مخزون بايونير. وأضاف أن هذه الآبار الجديدة يجب أن يبدأ تشغيلها خلال 12 إلى 18 شهرا، مع ستة أشهر أخرى عادة لتطوير الإنتاج.

الاقتصادية

"السعودية للكهرباء" تنجح في إغلاق تمويل بقيمة 11.4 مليار ريال لمشروعين بسعة 3.6 جيجاواط

أعلنت الشركة السعودية للكهرباء (SEC) عن نجاحها في إغلاق التمويل لمشروعي محطات الطاقة طيبة 1 والقصيم 1 للإنتاج المستقل (IPP) بقيمة تمويل غير مرتبط بلغت قيمته 11.4 مليار ريال (3.04 مليارات دولار أمريكي).

مشروعا طيبة 1 والقصيم 1 هما محطتان للإنتاج المستقل (IPP) بتقنية توربينات الغاز بالدورة المركبة للطاقة (CCGT) بقدرة إنتاجية مشتركة تبلغ 3600 ميجاوات، وقد تم منح هذين المشروعين للشركة السعودية للكهرباء (SEC) من قبل الشركة السعودية لشراء الطاقة (SPPC) كونها جزءا من تحالف مع شركة أكوا باور في أكتوبر 2023.

بالإضافة إلى ذلك، في نوفمبر 2023، تم توقيع اتفاقية شراء الطاقة لمدة 25 عاما بنجاح مع الشركة السعودية لشراء الطاقة (SPPC) لكلا المشروعين، اللذين يتم تطويرهما على أساس البناء والتملك والتشغيل (BOO).

وتعد المحطات الحديثة قفزة نوعية في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية في المملكة العربية السعودية لما تمثله من تحول محوري نحو تحقيق مستقبل مستدام، من خلال توظيفها لأحدث تقنيات إنتاج الطاقة (توربينات الغاز بالدورة المركبة) ذات الكفاءة العالية إذ يسهم الاعتماد على التقنيات المتطورة في رفع كفاءة التوليد وتخفيف الانبعاثات، وإزاحة استخدام الوقود السائل في قطاع إنتاج الكهرباء في المملكة.

وقعت اتفاقيات التمويل من قبل شركتي المشروع، وشركة سدرة الأولى للكهرباء لمحطة طيبة 1، وشركة قدرة الأولى للكهرباء لمحطة القصيم 1، حيث تبلغ حصة الشركة السعودية للكهرباء في كلتا الشركتين 40 %.

الاتحاد الأوروبي يدرس خطة لإسقاط إمبراطورية الغاز الروسية

الشرق الأوسط

يتجه الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات «صارمة» على قطاع الغاز «المربح» في روسيا، للمرة الأولى منذ أن غزت موسكو أوكرانيا قبل أكثر من عامين، حسب مجلة «بوليتيكو» الأميركية.

ونقلت المجلة عن 3 دبلوماسيين من الاتحاد الأوروبي، أن المفوضية الأوروبية تستعد، كجزء من حزمة العقوبات الرابعة عشرة، لإصدار حظر على إعادة بيع الغاز الطبيعي المسال الروسي في موانئ الاتحاد الأوروبي.

وقالوا إن المفوضية ستطلب أيضاً «فرض قيود على 3 مشاريع روسية جديدة للغاز الطبيعي المسال».

لكن المقترحات المطروحة على الطاولة، حسب المجلة: «لن تمس سوى جزء صغير من المليارات التي تحصل عليها موسكو سنوياً من الغاز الطبيعي المسال، مما يترك لديها الكثير من الأموال التي تدعم آلتها الحربية».

لقد سعت روسيا منذ فترة طويلة إلى زيادة حصتها في السوق العالمية للغاز الطبيعي المسال، لكن الحرب وما تلاها من انخفاض حاد في الصادرات البرية إلى أوروبا عززت أهمية هذه الطموحات. وتريد موسكو زيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال ثلاثة أضعاف بحلول عام 2030، مما يضيف ما لا يقل عن 35 مليار دولار من الإيرادات السنوية.

وذكرت «بلومبرغ» أن من بين القضايا المطروحة للنقاش خطة لحظر استخدام موانئ الاتحاد الأوروبي لإعادة تصدير الإمدادات الروسية المتجهة إلى دول ثالثة. وهذا أمر مهم لأن مصانع الغاز الطبيعي المسال الروسية في منطقة القطب الشمالي بعيدة بشكل استثنائي، لذلك عادة ما يتم تسليم الوقود أولاً إلى بلجيكا أو فرنسا لإعادة تصديره إلى آسيا أو أي ميناء أوروبي آخر. وسيؤدي تقييد هذه الممارسة إلى إجهاد أسطول الشحن الروسي إلى نقطة الانهيار.

وتهدف عقوبات الغاز الطبيعي المسال إلى خنق الأعمال المربحة لموسكو التي تحافظ على نقل شحناتها من الطاقة حول العالم. ومع ذلك، كما هو مكتوب في مسودة المقترحات - التي لا تزال عرضة للتغيير بحسب «بوليتيكو» - فإن العقوبات لن تصل إلا إلى نحو ربع أرباح روسيا من الغاز الطبيعي المسال البالغة 8 مليارات يورو، وفقاً للخبراء والبيانات التي حللتها الصحيفة.

ويأتي ذلك وسط تحذيرات متكررة من أن جهود الاتحاد الأوروبي والغرب لخنق عائدات الوقود الأحفوري في موسكو قد باءت بالفشل إلى حدٍ كبير. ورغم أن الاتحاد الأوروبي حظر واردات الفحم الروسي والنفط الخام المنقول بحراً، فإن العديد من الثغرات وأساليب المراوغة أدت إلى إبقاء الأموال تتدفق إلى الكرملين.

وفي الوقت نفسه، لم يحرز الاتحاد الأوروبي سوى تقدم

ضئيل في معاقبة قطاع الغاز الطبيعي المسال في موسكو. وعلى الرغم من أن الوقود كان يشكل 5 في المائة فقط من استهلاك الغاز في الاتحاد الأوروبي في العام الماضي، فإنه يظل يدر النقد ويعتمد عليه الكرملين لشن الحرب. وكانت فرنسا وإسبانيا وبلجيكا أكبر مراكز الغاز فائق التبريد، الذي يتم بعد ذلك تصدير الكثير منه إلى دول مثل ألمانيا وإيطاليا.

كسر الجليد

إن وقف إعادة بيع الغاز الطبيعي المسال الروسي إلى الاتحاد الأوروبي سيتطلب من موسكو إصلاح نموذج أعمالها الحالي - وهو ليس بالأمر الهين، وفق «بوليتيكو». فمن دون الموانئ الأوروبية كمحطة توقف مريحة، سيتعين على روسيا استخدام كاسحات الجليد المجهزة خصيصاً لاختراق جليد البحر القطبي الشمالي - الذي يعاني من نقص في المعروض - لتوصيل غازها إلى آسيا.

ومن شأن ذلك أن يضر بمصنع يامال للغاز الطبيعي المسال الضخم في روسيا والذي تبلغ تكلفته 27 مليار دولار في أقصى شمال سيبيريا، وفق لورا بيج، خبيرة الغاز في شركة تحليلات بيانات «كبلر». وقالت: «إذا لم يتمكنوا من النقل في أوروبا، فقد يضطرون إلى الاعتماد على ناقلاتهم الجليدية في رحلات أطول»، مما يعني أن روسيا «قد لا تكون قادرة على إخراج أكبر عدد ممكن من الشحنات من يامال لأن سفنها لا تستطيع العودة من هناك بسرعة».

وقال بيتراس كاتيناس، محلل الطاقة في مركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف، وهو مركز أبحاث، إن هذا التحول من شأنه أن يحدث فجوة بقيمة ملياري يورو في عائدات الغاز الطبيعي المسال في روسيا، بناءً على أرقام العام الماضي.

وهذا مبلغ كبير، ولكنه لا يمثل سوى 28 في المائة من أرباح الغاز الطبيعي المسال في روسيا وما يزيد قليلاً عن خمس صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي في العام الماضي.

وقال كاتيناس إن الحظر «يعد خطوة أولى جيدة إلى الأمام»، لكنه «ليس كافياً» إذا كان الاتحاد الأوروبي يريد خنق التدفق النقدي للكرملين.

وفي الوقت نفسه، فإن العقوبات المحتملة على مشاريع الغاز الطبيعي المسال الروسية - بما في ذلك مشروع الغاز الطبيعي المسال 2 في القطب الشمالي Arctic LNG 2، ومصنع مورمانسك، ومحطة UST Luga للغاز الطبيعي المسال - هي «نمر من ورق»، كما قال كاتيناس، حيث لا يرسل أي منهم حالياً شحنات إلى أوروبا.

طموحات بوتين للغاز في القطب الشمالي

تعد منشأة الغاز الطبيعي المسال 2 في القطب الشمالي بقيادة «نوفاتك بي جي إس سي» Novatek PJSC، على بحر كارا الجليدي، جزءاً رئيسياً من خطط موسكو لتعزيز الصادرات وتجديد الخزائن. ومنذ أشهر، كانت مستعدة لشحن الغاز الطبيعي المسال إلى أسواق جديدة، كبديل لتجارة خطوط الأنابيب الأوروبية التي كانت مربحة في السابق، وفق «بلومبرغ»

ومع ذلك، فإن العملية الضخمة الجديدة التي تبلغ قيمتها 25 مليار دولار لا تزال في وضع الخمول تقريباً، وهي أول جزء من مجمع إنتاج الطاقة في روسيا يتم تقييدها بشكل فعال من خلال القيود الأميركية.

بفضل العمليات القديمة، تعد روسيا حالياً رابع أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم، لكن القيود المفروضة على سفينة الغاز الطبيعي المسال الرائدة

في القطب الشمالي 2 تعيق تطلعاتها للمضي قدماً. والأمر الأكثر إثارة للقلق بالنسبة لموسكو هو أنها قدمت مخططاً لأي جهود غربية مستقبلية لكبح جماح دخل الكرملين من الغاز من خلال استهداف عمليات مثل يامال أو سخالين 2 في الشرق الأقصى - التي لا تزال تقدم للعملاء في أوروبا وآسيا.

خسائر «غازبروم»

وفي هذا الوقت، أعلنت شركة «غازبروم» الروسية، عملاق الطاقة الروسي المملوك معظمه للكرملين، «أسوأ خسارة لها منذ ربع قرن»، حيث خسرت 629 مليار روبل (7 مليارات دولار تقريباً) خلال العام الماضي، مع انخفاض إيراداتها.

وكان هذا أسوأ بكثير من الخسارة التي توقعتها السوق البالغة 447 مليار روبل، بحسب وكالة «إنترفاكس» للأنباء. كما أنها تتعارض بشكل حاد مع الأرباح البالغة 1.2 تريليون روبل المتوقعة في عام 2022.

كما سجلت الشركة خسارة صافية في المبيعات بلغت 364 مليار روبل في عام 2023، وهو ما يمثل أيضاً خيبة أمل من أرباح 1.9 تريليون روبل التي شوهدت في العام السابق. وانخفض إجمالي الإيرادات أيضاً إلى 8.5 تريليون روبل في عام 2023، وهو انخفاض من 11.7 تريليون روبل في العام السابق.

وكانت هذه الأرقام المخيبة للآمال راجعة في الأغلب إلى انخفاض صادرات «غازبروم» الأوروبية بشكل كبير، نتيجة للعقوبات المستمرة التي فرضتها أوروبا على كل من «غازبروم» والعديد من موظفيها الأفراد بسبب الحرب الروسية الأوكرانية.

تراجع صافي ربح «لوبريف» السعودية 46 % إلى 63.7 مليون دولار في الربع الأول

الشرق الأوسط

أعلنت شركة «أرامكو السعودية لزيوت الأساس» (لوبريف)، الأحد، تسجيل صافي أرباح بـ239 مليون ريال (63.7 مليون دولار) في الربع الأول من العام الحالي، مقابل 445.6 مليون ريال (118.8 مليون دولار) خلال الربع المماثل من العام المنصرم، وذلك بانخفاض نحو 46 في المائة.

وعزت «لوبريف»، في بيان إلى السوق المالية السعودية «تداول»، هذا التراجع إلى انخفاض هوامش تكسير زيوت الأساس، إضافةً إلى انخفاض أحجام مبيعات زيوت الأساس نتيجة للإيقاف المجدول لوحدة تكسير الهيدروجين.

وأوضحت الشركة أن إيراداتها ارتفعت في الربع الأول من العام الحالي إلى 2.2 مليار ريال (586 مليون دولار) من 1.8 مليار ريال (480 مليون دولار)، أي بزيادة تبلغ نحو 22 في المائة، عن الفترة نفسها من العام الماضي. وأرجعت هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار وأحجام مبيعات المنتجات الثانوية.

وقالت الشركة إن التدفقات النقدية الحرة انخفضت في الربع الأول من العام الحالي إلى 111 مليون ريال (29.6 مليون دولار) من 748 مليون ريال (199 مليون دولار) في الربع المماثل من العام المنصرم.

وأشارت إلى تأثر هذه التدفقات في تلك الفترة سلباً، نظراً للتغيرات في رأس المال العامل مثل التغيرات في المخزون للمنتجات قيد التنفيذ نتيجة الإيقاف المجدول لوحدة تكسير الهيدروجين وتوقيت استلام مستحقات المنتجات الثانوية.

وقال رئيس «لوبريف» وكبير الإداريين التنفيذيين المهندس سامر الحقيل إن الربع الأول من هذا العام شهد تعزيزاً راسخاً لأسس نجاح الشركة في عام 2024 وما بعده، حيث حققت معدلاً صفرياً بالحوادث المسجلة، ونسبة توافر ميكانيكي يبلغ 99.6 في المائة، مبيّناً أنها نتائج متقدمة على مستوى القطاع.

وعلى صعيد الإنجازات التشغيلية، أضاف الحقيل أن الشركة نجحت في استبدال محفز وحدة التكسير الهيدروجيني بأمان وفي الوقت المحدد، ما سيضمن قدرة مرفقها في ينبع على تلبية الطلب المتزايد من العملاء على الفئة الثانية من زيوت الأساس عالية الجودة.

وبيّن أن الشركة تواصل المضي بالتزامها في تعزيز قيمة للمساهمين، من خلال مبادرات تحويلية استثنائية، في مقدمتها اتفاقية توريد غاز التفريغ الثقيل، التي وسعت نطاق إنتاج زيوت الأساس الخاصة بها من الفئة الثانية من خلال زيادة كميات الفئات الثقيلة عالية الجودة. «كما يمثل مشروع التوسعة الثانية خطوة هائلة نحو إنتاج زيوت الأساس من الفئة الثالثة ذات الجودة العالية داخل المملكة بحلول النصف الثاني من عام 2025».

السعودية ترفع سعر مبيع خاماتها النفطية إلى آسيا للشهر الثالث على التوالي

اقتصاد الشرق

رفعت السعودية سعر مبيع خاماتها الرئيسية إلى آسيا للشهر الثالث على التوالي، إذ تحاول المملكة تشديد سوق النفط لمنع حدوث فائض عالمي.

زادت شركة أرامكو المملوكة للدولة السعر الرسمي لبيع الخام العربي الخفيف لعملائها في آسيا خلال شهر يونيو بمقدار 90 سنتاً إلى 2.90 دولار للبرميل فوق مؤشر عمان - دبي الإقليمي، وفقاً لقائمة أسعار اطلعت عليها "بلومبرغ". وهذا يُقارن بزيادة قدرها 60 سنتاً توقعها استطلاع أجرته "بلومبرغ" شمل ستة مصافي تكرير، كما تم رفع أسعار الأنواع الأخف والأثقل الأخرى عن شهر مايو.

الدرجة	سعر البيع لآسيا خلال يونيو	التغير على أساس شهري
الخفيف للغاية	عمان/دبي +3.45 دولار	+50 سنتاً
الخفيف جداً	عمان/ دبي +2.80 دولار	+70 سنتاً
الخفيف	عمان/ دبي +2.90 دولار	+90 سنتاً
المتوسط	عمان/ دبي +2.35 دولار	+1 دولاراً
الثقيل	عمان/ دبي +1.60 دولار	+1.10 دولار

يسلط هذا الارتفاع الضوء على جهود السعودية لإبقاء السوق محكمة وسط تلاشي مخاطر الحرب في الشرق الأوسط، مما ساعد على انخفاض أسعار النفط في لندن. ويتوقع معظم المتداولين والمحللين الذين استطلعت "بلومبرغ" آراءهم أن منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" وحلفاءها سيمددون قيود الإنتاج ربما حتى نهاية العام.

على الرغم من التوتر بين إيران وإسرائيل، يبدو أن آفاق النفط تزداد قتامة وسط مخاوف بشأن الاقتصاد الصيني، وإمدادات النفط الخام الوفيرة من الدول غير الأعضاء في "أوبك" مثل الولايات المتحدة. هناك أيضاً علامات على ضعف الطلب على الديزل، وهو الوقود الذي يعتبر مقياساً للنشاط الاقتصادي.

ضخت "أوبك" 26.81 مليون برميل يومياً في أبريل، أي أقل بنحو 50 ألف برميل يومياً عن الشهر السابق، وفقاً لمسح أجرته "بلومبرغ". ونتيجة لذلك فإن قيود العرض التي اتفقت عليها المجموعة وحلفاؤها في بداية العام لتفادي حدوث فائض لا تزال غير مكتملة. ويواصل كل من العراق والإمارات ضخ مئات آلاف البراميل يومياً فوق الحدود المتفق عليها.

أسعار البيع الرسمية للمناطق الأخرى:

الدرجة	سعر البيع لأوروبا الشمالية والغربية
الخفيف جداً	خام برنت في بورصة "إنتركونتيننتال إكستشينج" +3.70 دولار
الخفيف	برنت +2.10 دولار
المتوسط	برنت +1.30 دولار
الثقيل	برنت -1.10 دولار

الدرجة	سعر البيع لدول حوض المتوسط
الخفيف جداً	خام برنت في بورصة "إنتركونتيننتال إكستشينج" +3.70 دولار
الخفيف	برنت +2 دولار
المتوسط	برنت +1.40 دولار
الثقيل	برنت -1.30 دولار

الدرجة	سعر البيع لدول ساحل الخليج الأميركي
الخفيف جداً	مؤشر "آرغوس ساور" للخام +7 دولارات
الخفيف	مؤشر "آرغوس ساور" للخام +4.75 دولار
المتوسط	مؤشر "آرغوس ساور" للخام +5.45 دولار
الثقيل	مؤشر "آرغوس ساور" للخام +5.10 دولار

العقوبات تخنق طموحات روسيا بتعزيز تصدير الغاز من القطب الشمالي

اقتصاد الشرق

أثبت اقتصاد روسيا المحصن قدرته على الصمود بشكل ملحوظ في مواجهة هجمة العقوبات الغربية. فبعد عامين من غزو روسيا لأوكرانيا، يواصل الكرملين تمويل حرب مكلفة ودعم الرئيس فلاديمير بوتين. ولكن هناك مكان واحد على الأقل يظهر فيه التأثير القاسي لهذه العقوبات.

تعد منشأة "أركتيك إل إن جي 2" (Arctic LNG 2) الواقعة على بحر كارا الجليدي والتي تشغلها شركة "نوفاتيك" (Novatek)، جزءاً أساسياً من خطط موسكو لتعزيز الصادرات وتجديد خزائنها. ومنذ أشهر، كانت الشركة مستعدة لشحن الغاز الطبيعي المسال إلى أسواق جديدة، كبديل لتجارة الغاز عبر خطوط الأنابيب إلى أوروبا التي كانت مربحة يوماً ما.

العقوبات الأميركية

مع ذلك، فإن العملية الضخمة الجديدة التي تبلغ كلفتها 25 مليار دولار لا تزال تراوح مكانها تقريباً، وهي أول وحدة من مجمع إنتاج الغاز في روسيا تنال منها القيود الأميركية بشكل فعال.

تسعى روسيا منذ فترة طويلة إلى زيادة حصتها في السوق العالمية للغاز الطبيعي المسال، لكن الحرب وما تلاها من انخفاض حاد في صادرات الغاز البرية إلى أوروبا، عززت أهمية هذه الطموحات. وتريد موسكو زيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال ثلاثة أمثال بحلول 2030، مما يزيد الإيرادات السنوية بما لا يقل عن 35 مليار دولار.

وروسيا حالياً هي رابع أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم بفضل العمليات القديمة، لكن القيود المفروضة على منشأة "أركتيك إل إن جي 2" الرائدة في القطب الشمالي تعيق تطلعات موسكو للمضي قدماً. والأكثر إثارة لقلق روسيا هو أنها قدمت نموذجاً لأي جهود غربية مستقبلية لكبح جماح دخل الكرملين من الغاز، من خلال استهداف عمليات مثل "يامال" أو "سخالين 2" في الشرق الأقصى، والتي لا تزال تزود العملاء في أوروبا وآسيا.

وقال مالتي همبرت، مؤسس معهد القطب الشمالي، الذي يراقب التوسع الروسي في المنطقة منذ أكثر من عقد إن "العقوبات الأميركية تحقق نجاحاً مدهشاً. هنا (في القطب الشمالي)، هم حقاً في الطليعة. لقد منعوا مشروع أركتيك إل إن جي 2 حتى قبل أن يبدأ الإنتاج، وأوقفوا السفن قبل أن يتسنى تسليمها. غير أن جميع التدابير الأخرى، مثل (سقف سعر) النفط أو (مطاردة) أسطول الظل، هي دائماً رد فعل".

عقوبات الاتحاد الأوروبي

ومنذ أن فرضت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن عقوبات على منشأة "أركتيك إل إن جي 2" العام الماضي، رفض المشترون في الصين والهند– الدولتين اللتين تشتريان النفط الروسي وتتاجران فيه، وتلتفان على القيود الحالية–

شراء الغاز الطبيعي المسال حتى بسعر مخفض. وفي الوقت نفسه، تراجع المحامون في سنغافورة ولندن عن المشاركة في المشروع.

بل إن شركات بناء السفن طالتها هذه القيود، إذ توجد سفن تبلغ قيمتها مئات الملايين من الدولارات عالقة حالياً في الأحواض الجافة في كوريا الجنوبية. ولا يمكن لأحد أن يشتريها أو يستأجرها. وفي الوقت نفسه، لا يزال الغاز محتجزاً في المنشأة.

وعلى عكس صادرات النفط، التي استمرت في التدفق رغم تحديد سقف للأسعار والقيود الأخرى بمساعدة "أسطول الظل" الضخم، فإن مواصلة نقل الغاز الطبيعي المسال أكثر صعوبة، ويرجع ذلك إلى حد بعيد إلى التكنولوجيا الأكثر تعقيداً المطلوبة لتحميل الوقود الفائق التبريد وشحنه.

والآن يستعد الاتحاد الأوروبي، الذي لا يزال يعتمد على الغاز الطبيعي المسال الروسي، لطرح بعض التدابير الخاصة به بعد أن كان متردداً في تقييد الواردات. ولا تحظر أوروبا الغاز بشكل صريح، لكن مناقشات الكتلة تشير إلى أن الغاز لم يعد بمنأى عن طاولة العقوبات مع دخول الحرب عامها الثالث.

ومن بين القضايا المطروحة للنقاش خطة لحظر استخدام موانئ الاتحاد الأوروبي لإعادة تصدير الإمدادات الروسية المتجهة إلى دول ثالثة. وهذا مهم لأن مصانع الغاز الطبيعي المسال الروسية في منطقة القطب الشمالي بعيدة للغاية، لذلك عادة ما يتم تسليم الوقود أولاً إلى بلجيكا أو فرنسا لإعادة تصديره إلى آسيا أو أي ميناء أوروبي آخر. وسيوصل تقييد هذه الممارسة أسطول الشحن الروسي إلى نقطة الانهيار.

تأثيرات محدودة على سوق الغاز

بدأ مجلس الأمن القومي التابع للبيت الأبيض في تحويل اهتمامه إلى تعطيل خطط توسع روسيا في الغاز الطبيعي المسال في 2023، أي بعد مرور عام تقريباً على الحرب، وفق أشخاص مطلعين على الاستراتيجية. وقد تعاون مسؤولو المجلس مع وزارتي الخارجية والدفاع الأميركيتين لاختيار هدف، وفي نهاية المطاف ركزوا على مشروع "أركتيك إل إن جي 2". ثم قدموه إلى وزارة الخزانة.

والآن، وفي إطار خطة أوسع لمنع روسيا من تطوير أي مشروعات طاقة جديدة قد تدر عليها إيرادات كبيرة، تريد الولايات المتحدة التأكد من أن مشروع القطب الشمالي "فشل"، كما قال جيفري بيات، مساعد وزير الخارجية لشؤون موارد الطاقة، في مؤتمر الشهر الماضي.

وثمة أسباب وجيهة تدفع مسؤولي البيت الأبيض إلى استهداف المنشأة، التي تشارك في ملكيتها الحكومة اليابانية وشركات نفط صينية مملوكة للدولة وشركة "توتال إنرجيز" الفرنسية. وفي حين أن ذلك يثير بالتأكيد غضب حلفاء مهمين، فإن تجميد مشروع "أركتيك إل إن جي 2" له فائدة في الإضرار بموسكو، بينما لا يسبب سوى تأثيرات محدودة في أسواق الغاز الطبيعي العالمية. وليس أقل أهمية بالنسبة لإدارة الرئيس الأميركي جو بايدن مع اقتراب الانتخابات، احتواء تداعيات ذلك على المستهلكين الأميركيين.

وهناك مزايا أخرى لواشنطن. فتجارة الغاز الطبيعي المسال تتطلب سفناً متخصصة باهظة الثمن يمكن تتبعها باستخدام بيانات الأقمار الاصطناعية، مما يجعل إنشاء أسطول بديل شبه مستحيل. وفي حين أن هناك ما يقرب من 7500 ناقلة نفط بأحجام مختلفة حالياً، فإن صناعة الغاز الطبيعي المسال بأكملها لديها قرابة 700 ناقلة.

عقبات لوجستية

ثم هناك حقيقة أن مشروع "أركتيك إل إن جي 2" يتطلب نوعاً فريداً من السفن التي يمكنها الانزلاق عبر الجليد السميك. وقد تم طلب 21 ناقلة من هذا الطراز للعملية، بما في ذلك سفن مملوكة لشركة "هانوا أوشن" (Han-wha Ocean) الكورية الجنوبية و"ميتسوي أو إس كيه" (Mitsui OSK). وتجد هذه صعوبةً في العثور على مالكين جدد. وبطبيعة الحال، تستطيع روسيا جلب قدرة النقل الخاصة بها، إذ تبنى ناقلات الغاز الطبيعي المسال في حوض بناء السفن في زفيزدا، ولكن حتى تلك السفن قد تأخرت بسبب العقوبات.

وقال ثين جوستافسون، الأستاذ في جامعة "جورج تاون" والذي يراقب توسع الوقود الأحفوري في روسيا منذ عقود، إن "أكبر عائق أمام تطوير مشروع "أركتيك إل إن جي 2" هو توافر الناقلات. "هذه هي نقطة الضعف في الاستراتيجية الروسية الشاملة".

وأضاف أن "التوقعات على المدى الطويل تخيم عليها حقيقة أن المهمة الأساسية، والتي كانت تتمثل في تطوير الغاز الطبيعي المسال لشرق آسيا عبر طريق بحر الشمال، غير ممكنة في هذه اللحظة".

وتملك روسيا أكبر حصة في العالم من الغاز الطبيعي، بنحو 20% من الاحتياطيات المؤكدة، لكنها لا تزال بحاجة إلى تحويل ذلك إلى إيرادات. ببساطة، لا تُمد خطوط الأنابيب الجديدة بالسرعة الكافية لإعادة توجيه المبيعات، ولم يتبق سوى الغازالطبيعي المسال-الذي حدده بوتين نفسه باعتباره مستقبل الوقود.

ويقول الكرملين إنه يريد تصدير أكثر من 100 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً بحلول 2030، ارتفاعاً من نحو 31 مليوناً العام الماضي- في ظل عقوبات أو بدونها. ولا يعد مشروع "أركتيك إل إن جي 2" هو المشروع الأول الذي يتعرض للقيود، وقد حفزت القيود المفروضة على نقل التكنولوجيا ومعدات التنقيب عن المحروقات في 2014 بعض البدائل المحلية.

ركود محتمل في الإنتاج

ومع ذلك، بدأت الحكومة في إدراك حجم التحدي مع تراكم العقوبات وإثبات بطء نقل التكنولوجيا. وتشير الأرقام الواردة في وثيقة وزارة الاقتصاد التي نُشرت في وقت سابق من هذا العام واطلعت عليها بلومبرغ، إلى أن الإنتاج قد يشهد ركوداً في الواقع حتى 2027 في ظل سيناريو متحفظ، وهي المستويات التي قد تشير ضمناً إلى أن مشروع "أركتيك إل إن جي 2" قد لا يعوض النقص سريعاً.

ولم يتوقع أي من المتعاملين والمحللين الذين استطلعت بلومبرغ آراءهم أن المنشأة-التي اكتمل بناؤها فقط (وبدأت) واحدة من وحدات الإنتاج الثلاث (العمل)- ستصل إلى طاقتها الكاملة بينما تظل العقوبات سارية.

وتستمر "نوفاتيك"، الشركة التي تقف وراء كل ذلك، في المضي قدماً. ونجح المؤسس ليونيد ميخلسون، رابع أغنى شخص في روسيا وحليف بوتين المقرب، في إكمال بناء المرحلة الأولى من مشروع "أركتيك إل إن جي 2" العام الماضي، متحدياً توقعات الصناعة بأن التكنولوجيا المفقودة ستعيقه. وتسنى بناء سلاسل توريد جديدة بعد أن غادرت شركات مثل شركة "تكنيب إنرجيز (Technip Energies)" الفرنسية المشروع، مع جلب قطع الغيار والمعدات من الصين.

وقال ميخلسون في المنتدى الاقتصادي الأوراسي السادس عشر في فيرونا في نوفمبر، بعد قليل من فرض العقوبات

على المشروع: "حقيقة أننا أصبحنا هدفاً للعقوبات هي إشارة إلى كيفية تقييمهم كفاءاتنا".

مساعٍ لحشد الأعمال
لكن هناك حاجة إلى التعامل مع الرحيل المحتمل لمزيد من الشركاء الأجانب مع تشديد القيود، والعثور على عملاء.

وعينت "نوفاتيك" موظفين في الصين لمحاولة حشد الأعمال، وأرسلت مسؤولين إلى الهند في فبراير، وفق أشخاص مطلعين على الأمر. وأضاف الأشخاص أنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاقات ملموسة بعد.

وسيأتي الاختبار التالي في الصيف، عندما تهدف "نوفاتيك" إلى شحن أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال من "أركتيك إل إن جي 2"، مستفيدة من الجليد الرقيق بما يكفي لاستخدام سفينة عادية، بحسب الأشخاص الذين طلبوا عدم الكشف عن هويتهم لأنهم غير مخولين بالتحدث إلى وسائل الإعلام.
وقال همبرت من معهد القطب الشمالي: "ستكون هناك رحلات بحرية مخصصة، لكنها محدودة حقاً. (وعليه) إلى أين تذهب روسيا من هنا (هذا الوضع)؟".

رئيس شركة إنجي الفرنسية في السعودية: خطة توسع ضخمة.. وهذه أهدافنا للهيدروجين

اقتصاد الشرق

كشف الرئيس التنفيذي لشركة إنجي الفرنسية في السعودية محمد الحجاج، عن تطورات خطة عمل الشركة واستثماراتها في المملكة، والشراكة التي تديرها مع قطاع الطاقة السعودي.

وتحدّث "الحجاج"، في حوار مع منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)، عن الأهمية التي توليها "إنجي" للتوسع بقطاع الطاقة المتجددة، وخاصة في السعودية، في إطار خطط المملكة لتحقيق الحياد الكربوني.

وبحسب تصريحات الرئيس التنفيذي؛ فإن الشركة توفّر خلال الوقت الحالي أكثر من 8% من الكهرباء في المملكة و17% من المياه المحلاة، في إطار التزام شركة إنجي بدعم احتياجات البلاد من الطاقة والمياه بصفة خاصة.

كما تحدّث عن أبرز اهتمامات الشركة، وتوجهها إلى قطاع الهيدروجين الأخضر، سواء في السعودية أو الصعيد العالمي، إلى جانب دعم تكنولوجيا تحلية المياه.

وإلى نص الحوار:

• ما أبرز المشروعات التي تنفّذها الشركة حاليًا في السعودية؟ بصفتها لاعبًا عالميًا في مجال الطاقة والحلول منخفضة الكربون، تفخر شركة إنجي بتطويرها وامتلاكها مجموعة من المرافق في المملكة العربية السعودية لتوليد الكهرباء، والبخار والمياه، وإنتاج أكثر من 7.6 غيغاواط من الكهرباء، و1.8 مليون متر مكعب من المياه المحلاة يوميًا.

بدأت "إنجي" في المملكة منذ أكثر من 20 عامًا، وتشمل حلولنا محطات الطاقة وتحلية المياه، وكفاءة الطاقة، والطاقة الشمسية الموزّعة، والمرافق الميدانية؛ دعمًا للمملكة في هذا القطاع ومشاركتها الانتقال إلى إنتاج الهيدروجين وتصديره.

وتتّسق مشاركة إنجي في هذه المشروعات مع رؤية القيادة الرشيدة للمملكة 2030، التي تتضمّن المساهمة الفاعلة لمصادر الطاقة المتجددة في المملكة والتي تعكس التزامها بالاستدامة.

علاوةً على ذلك، تُعَد استثمارات وشراكات إنجي القوية دليلًا على دعم أهداف هذه الرؤية الطموحة، وتشكّل أبرز مشروعاتنا -مثل الجبيل 3B ومحطة تحلية ينبع 4- شهادة على هذا الدعم.

• البعض يرى أن التقنيات الحديثة لتحلية المياه مكلّفة مقارنة بالطرق التي تعتمد على الوقود.. كيف ترى ذلك؟ هناك عديد من الطرق المستَعملة في تحلية المياه، وفي حين أن التحلية الحرارية تُشكِّل حلًا أقل تكلفة من حيث الإنتاج؛ فإن تكاليفها البيئية في الواقع أكبر بكثير.

ولهذا، نجد أن تقنيات التناضح العكسي هي الأكثر كفاءة، والتي تعتمد على متطلّبات طاقة منخفضة، وتكاليف تشغيل أقل مقارنة بنظيراتها.

وعلى مدى العقود الماضية، وباستعمال تقنيات التناضح العكسي، انخفضت تكلفة إنتاج المياه المحلاة من مياه البحر بشكل ملحوظ، ويُعزى الجزء الأكبر من تكاليف الإنتاج للمراحل الأولى من بناء هذه التقنية، إلا أن تكلفتها التشغيلية غالبًا ما تكون ذات ميزة مقارنة بالتقنيات التقليدية الأخرى الأكثر استهلاكًا للوقود.

• هل الاعتماد على تقنيات مثل التناضح العكسي يُحمِّل العميل أسعارًا أعلى مقارنةً بالطرق العادية؟
يُعتَمد على التناضح العكسي بشكل استثنائي في توفير مياه الشرب للاستهلاك المنزلي؛ ما يجعله الخيار المفضّل لتحلية المياه، خاصةً في مناطق ندرة المياه، كما هو الحال في الشرق الأوسط، وتساعد العديد من التحسينات التكنولوجية في هذا المجال على تقليل التكاليف بمرور الوقت.

وتماشيًا مع هدفها العالمي المتمثّل في تحقيق الحياد الكربوني بصفتها شركة طاقة منخفضة الانبعاثات الكربونية بحلول عام 2045؛ تواصل إنجي البحث عن طرق مبتكرة لإزالة الكربون من عملياتها خلال سعيها لتبنّي حلول جديدة تحقق الكفاءة والاستدامة.

وتستفيد الشركة من خبرتها الواسعة في مجال تحلية المياه للتركيز على تطوير الأصول التي تعتمد على تقنيات التناضح العكسي في عملياتها.

• ما الآثار البيئية لاتباع هذه الأساليب في تحلية المياه؟ وما حجم الخفض المقدّر للانبعاثات من مشروعات الشركة في السعودية؟
شركتنا تؤمن بأن التنفيذ الإستراتيجي والتقدم التكنولوجي يمكن أن يخففا من الآثار البيئية لهذه التقنية، وربما أبرز الأمثلة على هذا أحد مشروعاتنا الرائدة لتحلية المياه في السعودية؛ حيث نقوم فيه بدمج مصادر الطاقة المتجددة لتلبية الطلب على المياه المحلاة.

وتُسهِم هذه الحلول بشكل فعّال في الحد من البصمة البيئية لهذه التكنولوجيا، وتوفير الوصول إلى المياه وتعزيز أهداف الاستدامة في المملكة.

• لماذا تتركّز غالبية مشروعاتكم في السعودية على تحلية المياه؟
شركة إنجي وصلت إلى المنطقة قبل 30 عامًا بهدف تطوير المنشآت العاملة بطاقة الغاز، والتي تُعَد المياه منتجًا ثانويًا لها.

ومع زيادة الطلب على طاقة الغاز، زاد إنتاج المياه؛ ومن ثَم فإن مراكزنا زادت التركيز على عمليات تطوير تكنولوجيا تكرير وتنقية المياه بتقنية تحلية مياه البحر الوميضية والتقطير متعدد التأثير، ونورّد حاليًا أكثر من 1.8 مليون متر مكعب من المياه المحلاة في المملكة العربية السعودية.

وتتمثّل أهمية هذه التكنولوجيا في توفير مصادر مياه آمنة ومستدامة؛ إذ يُشكِّل هذا الدعم جزءًا لا يتجزّأ من دعمنا المستمر للمملكة في سعيها لتحقيق أهداف الحياد الكربوني 2045.

• كم يبلغ حجم مساهمتكم في قطاع الطاقة السعودي؟ وهل هناك خطط لزيادتها؟
الشركة تُسهِم في البنية التحتية للمملكة؛ حيث نوفّر حاليًا أكثر من 8% من الكهرباء و17% من المياه المحلاة، وتمثّل هذه المساهمة التزامنا بدعم احتياجات البلاد من الطاقة

والمياه، بل تُسلِّط الضوء أيضًا على الفرص الهائلة لمزيد من التوسع في المملكة العربية السعودية، وهو احتمال أكبر بكثير من الأسواق الأوروبية؛ لكونها أكثر تشبّعًا.

وبينما نتطلّع إلى المستقبل، تعمل إنجي على مواءمة أهداف الاستدامة العالمية، وتلتزم بخريطة طريق طموحة.

أما على الصعيد العالمي؛ فبحلول عام 2035، نهدف إلى تحقيق 80 غيغاواط من قدرة الطاقة المتجددة، وإنتاج 9.1 مليون متر مكعب من المياه المحلاة يوميًا، وتطوير 4 غيغاواط من الهيدروجين المتجدد.

تُرَسَّخ هذه الأهداف في إستراتيجيتنا، ليس فقط لدعم رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ولكن أيضًا للمساهمة الفعّالة في التحول العالمي للطاقة.

• ما أبرز القطاعات الجديدة التي تعتزم الشركة الدخول إليها؟
تتمثّل خبرة إنجي في توفير حلول الطاقة منخفضة الكربون، ونعتمد في هذا على التركيز على جميع مصادر الطاقة المتجددة وحلول التخزين وتكنولوجيا إزالة الكربون الصناعي وتحلية المياه والهيدروجين.

وفي الوقت الذي تسعى فيه المملكة لتحقيق رؤيتها لعام 2030، نعمل على تسخير جميع خبراتنا وتكثيف الجهود لتحقيق هدف السعودية في الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2060.

يحمل الهيدروجين أيضًا أهمية كبيرة في تشكيل مستقبل مستدام للطاقة، وتُعَد إنجي في طليعة هذا التحول، ولتحقيق هذه الغاية، وقّعنا اتفاقية تعاون مع صندوق الاستثمارات العامة السعودي بشأن التطوير المشترك لمشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته في المملكة العربية السعودية.

• هل تدرس إنجي الدخول في تحالفات مع شركات محلية وعالمية -مثل أكوا باور، مصدر، إنفينيتي- لتنفيذ مشروعات طاقة نظيفة في السعودية؟
تسعى شركة إنجي دائمًا لتشكيل التحالفات الهادفة إلى تحقيق الريادة والابتكار.

ولدينا حاليًا تحالفات مع كيانات محلية مثل تحالف "نسما" و"موه" وكذلك "عجلان وإخوانه"، بالإضافة إلى الكيانات الدولية لمشروعاتنا، وسنواصل التعاون مع الشركاء المحتملين لإنشاء مشروعات ناجحة.

• كيف تنظر إلى خطط السعودية في مجالات تحلية المياه والطاقة النظيفة؟
تُعَد خطط المملكة مستقبلية وابتكارية، وعليه ندرك الأهمية الإستراتيجية لمحطات تحلية المياه الـ3 التي نُشَغِّلها، وستزداد أهميتها في الأعوام المقبلة مع نمو الطلب.

كما أن قضية ندرة المياه ليست مجرد قضية إقليمية فحسب، بل هي على الصعيد العالمي أيضًا؛ إذ انخفضت موارد حصة المياه العذبة للفرد بنسبة 20% في العقود الماضية مع تدهور توافر المياه وجودتها.

ويُعَد التزام إنجي بتشغيل وتوسيع محطات تحلية المياه استجابةً فعالةً لقضية ندرة المياه ومبادرة استباقية ضد الأزمة المتنامية؛ ما يُشكِّل شاهدًا على تفانينا في الإدارة المستدامة لموارد المياه وريادتنا في معالجة القضايا البيئية على مستوى العالم.

• من وجهة نظرك.. كيف يمكن لدول الخليج خاصة

والدول العربية بصفة عامة مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ فيما يخص ندرة المياه؟
يمكن لدول الخليج أن تقول بكل فخر "إننا أصبحنا قادة العالم عندما يتعلّق الأمر بتحلية المياه"؛ فالخبرة والحجم الهائل المتمثّل في كل من حجم الإنتاج وعدد المصانع دليل كافٍ على ريادة إنجي لحلول الطاقة والمياه في المنطقة.

وإضافة إلى تركيز ريادتنا في التقدم التكنولوجي والعروض؛ فإننا نسعى أيضًا إلى تصدير هذه الثروة المعرفية إلى جميع أنحاء العالم.

• من وجهة نظرك.. هل تستطيع الطاقة المتجددة تعويض مصادر الطاقة التقليدية لتأمين الطلب المستقبلي؟
يُعَد الغاز الطبيعي مصدر طاقة رئيسًا مساعدًا للانتقال إلى بنية تحتية منخفضة الكربون، ويُعزَى ذلك إلى بصمته الكربونية المنخفضة مقارنةً بأنواع الوقود الأحفوري الأخرى.

كما يمثّل مصدرًا مهمًا لخفض الانبعاثات في هذا القطاع، ولا سيما عن طريق استبدال الفحم، بالإضافة إلى أنه يعزّز تكامل الطاقات المتجددة من خلال ضمان شبكة كهرباء متوازنة تُسهِم في إدارة التكاليف.

إن تحقيق هذا الهدف ممكن، ولكن يجب أن يكون هناك دعم عالمي واسع النطاق بتعزيز الفرص الاستثمارية في جميع المجالات المرتبطة بالطاقة النظيفة.

وتهدف المملكة العربية السعودية إلى توليد 50% من طاقتها من مصادر متجددة بحلول عام 2030، وقد استثمر صندوق الاستثمارات العامة السعودي نحو 400 مليار دولار منذ عام 2016 في الطاقة البديلة.

وعلى الرغم من أن مصادر الطاقة المتجدّدة شكّلت قرابة 80% من جميع قدرات توليد الطاقة الجديدة في عام 2021؛ فإنها ما زالت تمثّل 4% فقط من مزيج الطاقة الإجمالي.

ولذلك، سيتطلب الحفاظ على أمن الطاقة العالمي أن تظل مصادر الطاقة التقليدية جزءًا من المزيج في المستقبل المنظور، ولا يتحقّق الانتقال الطاقي إلا بعد استثمار الوقت والجهد الكافيين لضمان أمن الطاقة العالمي.

الطاقة

صادرات النفط العراقي في أبريل تنخفض 10 آلاف برميل يوميًا

دينا قدري

سجلت صادرات النفط العراقي في أبريل/نيسان 2024 انخفاضًا طفيفًا بلغت نسبته 0.3% على أساس شهري، مع استمرار البلاد في تجاوز الحصة المقررة لإنتاج النفط ضمن تحالف أوبك+.

ووفق الأرقام التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة (ومقرّها واشنطن)، انخفضت صادرات النفط العراقي بمقدار 10 آلاف برميل يوميًا، إلى 3.413 مليون برميل يوميًا.

ويُقارن ذلك بـ3.423 مليون برميل يوميًا في مارس/آذار 2024، بحسب البيانات الشهرية الأولية لشركة تسويق النفط العراقية "سومو".

كانت وزارة النفط العراقية تصدّر في السابق أحجام الصادرات في بداية كل شهر، لكنها تصدّرها الآن في نهاية الشهر، عندما تقوم "سومو" بتحديث أرقامها.

صادرات النفط العراقي في أبريل

من إجمالي صادرات النفط العراقي في أبريل/نيسان 2024، شُحِن 3.364 مليون برميل يوميًا من محطات جنوب الخليج، بانخفاض من 3.377 مليون برميل يوميًا في مارس/آذار، وأُرسلت 15 ألف برميل يوميًا بالشاحنات عبر الحدود إلى الأردن، دون تغيير خلال الشهر.

وشُحِنَ 34 ألف برميل يوميًا أخرى من خام القيارة الثقيل من ميناء خور الزبير الجنوبي، ارتفاعًا من 31 ألف برميل يوميًا في مارس/آذار، وفق الأرقام التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وتألفت الصادرات الخليجية من 2.177 مليون برميل يوميًا من خام البصرة المتوسط، و1.187 مليون برميل يوميًا من خام البصرة الثقيل.

ويُقارن ذلك بـ2.203 مليون برميل يوميًا من خام البصرة المتوسط، و1.174 مليون برميل يوميًا من خام البصرة الثقيل في شهر مارس/آذار 2024.

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- تطور صادرات النفط العراقي منذ عام 2022:

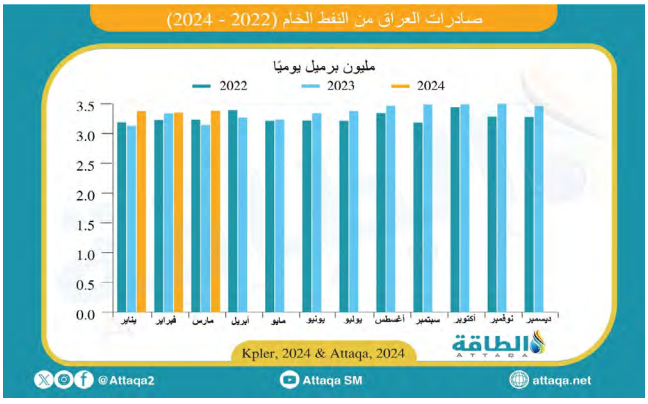

وما تزال الصادرات معلّقة عبر تركيا من خلال ميناء جيهان منذ مارس/آذار 2023، على الرغم من أن العديد من شركات النفط العالمية في المنطقة الكردية بشمال العراق حوّلت مبيعاتها إلى التجار المحليين بحسومات كبيرة.

وأدى الإيقاف إلى تعليق إنتاج نحو 375 ألف برميل يوميًا من المزيج الكردي ونحو 75 ألف برميل يوميًا من خام كركوك، بحسب ما نقلته منصة "إس آند بي غلوبال" (S&P Global).

وبلغت مخزونات الخام الكردي المنتَج في جيهان 1.043 مليون برميل، ومخزونات خام كركوك المنتَجة اتحاديًا 531 ألف برميل، وكلاهما دون تغيير، وفقًا لبيانات سومو.

وانخفضت المخزونات في المستودعات الجنوبية بمقدار 750 ألف برميل إلى 5.955 مليون برميل بنهاية أبريل/نيسان، أو نحو 64% من طاقة التخزين في جنوب البلاد.

فائض إنتاج النفط العراقي

في سياقٍ متصل، يتعرض العراق لضغوط لخفض الإنتاج، امتثالًا لتخفيضات إنتاج أوبك+؛ إذ تجاوز الحدّ الأقصى المحدد له بواقع 602 ألف برميل يوميًا خلال أشهر يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط ومارس/آذار، وفقًا لأمانة منظمة أوبك.

وبلغ الإنتاج 4.28 مليون برميل يوميًا في مارس/آذار 2024، مقابل حصة تبلغ 4 ملايين برميل يوميًا، وفقًا لأحدث مسح بلاتس أجرته "إس آند بي غلوبال" لثاني أكبر منتج في منظمة أوبك بعد السعودية.

وطلبت لجنة المراقبة الوزارية المشتركة التابعة لتحالف أوبك+، خلال اجتماعها في 3 أبريل/نيسان 2024، من أعضائها الذين زاد إنتاجهم على الحصص المقررة حتى الآن هذا العام، تقديم خطط لتعويض تلك الزيادة في الإنتاج.

وفي 3 مايو/أيار، أعلن العراق وقازاخستان تعويض الفائض في الإنتاج ضمن حصصهما في أوبك+ المقدَّر بنحو مليون برميل يوميًا منذ بداية العام، بما في ذلك أيّ إنتاج زائد في أبريل/نيسان، من خلال تنفيذ تخفيضات إضافية في الإنتاج من مايو/أيار حتى ديسمبر/كانون الأول 2024.

تعويض فائض إنتاج النفط العراقي

في هذا الإطار، سلّم العراق خطّته إلى الأمانة العامة للمنظمة، لتوضيح آلية تعويضه إمدادات النفط الزائدة على الحصة المقررة خلال الربع الأول من العام الجاري (2024).

وتتضمن الخطة عزم بغداد إجراء تخفيضات في إنتاج الخام خلال المدة من مايو/أيار 2024 إلى نهاية العام الجاري (2024)، لتعويض الزيادة في الإنتاج المقدَّرة بـ602 مليون برميل يوميًا.

وتخطط بغداد لخفض إنتاجيتها وفق الحصة المقررة بواقع 50 ألف برميل يوميًا خلال المدّة بين مايو/أيار وسبتمبر/أيلول 2024، وبواقع 100 ألف برميل يوميًا في شهرَي أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2024، وبواقع 152 ألف برميل يوميًا خلال شهر ديسمبر/كانون الأول 2024.

ويعمل العراق وفق حصة تبلغ 4 ملايين برميل يوميًا منذ بداية عام 2024، تنفيذًا لتخفيضات الإنتاج الطوعية التي أعلنها خلال أبريل/نيسان و نوفمبر/تشرين الثاني (2023)، بالاتفاق مع عدّة دول في تحالف أوبك+، وفق معلومات طالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

وقال المندوب الوطني العراقي في أوبك، محمد عدنان إبراهيم النجار، إن بغداد ستضع سقفًا لاستهلاكها من النفط الخام عند 75 ألف برميل يوميًا للوفاء بالتزاماتها في خطة خفض إمدادات الخام، وستُبقي على حجم عمليات التكرير النفطي عند ما يتراوح بين 400 ألف برميل يوميًا و500 ألف برميل يوميًا حتى نهاية 2024.

شكرًا.